فصائل موالية لإيران ساندت قوات النظام لصد الهجوم

اشتباكات بين النظام السوري و«النصرة» تخلف 13 قتيلاً

مجلس الأمن يوافق على تمديد تقديم المساعدات لسوريا عبر تركيا

حلب– «وكالات»: اندلعت اشتباكات عنيفة بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة بين قوات النظام والميليشيات الإيرانية من جهة، وهيئة تحرير الشام (النصرة سابقاً) من جهة أخرى، إثر هجوم لعناصر الأخيرة على محور بسرطون بريف حلب الغربي.

ووفق المعلومات، خلّفت الاشتباكات مقتل وإصابة 13 على الأقل، وفقا للمرصد السوري لحقوق الإنسان.

وتابع المرصد أمس الثلاثاء، أن الاشتباكات اندلعت إثر هجوم لهيئة تحرير الشام على محور بسرطون، وأنها أسفرت عن سقوط نحو 11 بين قتيل وجريح في صفوف قوات النظام، ومقتل عنصرين وجرح آخرين في صفوف الهيئة.

في سياق متصل، أشار إلى أن قوات النظام قصفت بالمدفعية الثقيلة مدينة سرمين بريف إدلب الشرقي المتاخمة لمنطقة الاشتباكات، حيث سقطت 3 قذائف بين منازل المدنيين، وسقطت قذائف على بلدة كنصفرة بريف إدلب الجنوبي.

يذكر أن مناطق ريف حلب تشهد عمليات عسكرية وتسللا بين الفينة والأخرى، تصاعدت حدتها منذ بداية العام الجديد.

وتأتي هذه الاشتباكات في إطار التصعيد المتواصل من قبل الفصائل الموالية لتركيا في شمال سوريا، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على تمديد آلية تقديم المساعدات الإنسانية إلى نحو أربعة ملايين سوري في شمال غربي البلاد لمدة ستة أشهر أخرى عبر تركيا، متفادياً صراعاً معتاداً مع روسيا حول القضية.

ويلزم صدور تفويض من المجلس المؤلف من 15 عضوا لاستمرار تدفق هذه المساعدات، وذلك لأن السلطات السورية لم توافق على العمليات الإنسانية التي تقدم المساعدات، بما يشمل الأغذية والأدوية والمأوى، للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا منذ 2014.

قافلة مساعدات دخلت أمس إدلب

وفي مفاجأة، انضمت روسيا، الحليف الوثيق لسوريا والتي كان دعمها محل شك، إلى التصويت.

وكان من المقرر أن ينتهي أجل التفويض الحالي لبرنامج المساعدات التابع للأمم المتحدة، أمس الثلاثاء.

وحذر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، من أن الوضع الإنساني المتردي بالفعل في سوريا يزداد سوءا، وقال إنه إذا لم تجدد شحنات المساعدات من تركيا إلى شمال غربي إدلب، فقد لا ينجو ملايين السوريين من الشتاء.

وقال غوتيريش إن عمليات التسليم مساعدات زادت عبر خطوط الصراع داخل البلاد، وهو ما مارست روسيا ضغوطاً من أجله. لكنه قال إنها لا تستطيع أن تحل محل «حجم أو نطاق عملية الأمم المتحدة الضخمة عبر الحدود».

وكانت منظمات إغاثية وحقوقية قد حذّرت من «كارثة» إنسانية في حال فشل مجلس الأمن في تمديد العمل بآلية إيصال المساعدات عبر الحدود إلى سوريا، والتي تشكل «شريان» حياة لملايين السكان في بلد استنزفته سنوات الحرب.

وسمح مجلس الأمن الدوليّ عام 2014 بعبور المساعدات إلى سوريا عبر أربع نقاط حدودية، لكنه ما لبث أن قلّصها، بضغوط من موسكو وبكين، حليفتي دمشق، لتقتصر على معبر باب الهوى الواقع على الحدود بين سوريا وتركيا.

وينتهي الثلاثاء تفويض الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر باب الهوى، بعد تمديده في يوليو لمدة ستة أشهر بدلاً من عام كامل.

وتستبق كبرى المنظمات الإنسانية موعد التصويت في كل مرة بالضغط من أجل تمديد التفويض، فيما تضغط عادةً روسيا لاختصار مساعدات الأمم المتحدة على تلك الآتية من مناطق سيطرة الحكومة السورية.

ويقطن في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية في شمال غربي سوريا أكثر من أربعة ملايين شخص، يقيم نحو ثلاثة ملايين منهم، وغالبيتهم نازحون، في مناطق تحت سيطرة هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا) في محافظة إدلب، بينما يقيم 1.1 مليون في مناطق تسيطر عليها القوات التركية وفصائل موالية لها في شمال حلب.

ويؤمن معبر باب الهوى أكثر من 80% من احتياجات السكان، وفق الأمم المتحدة التي توصل عبره، مساعدات غذائية وطبية، ضمنها لقاحات، ومستلزمات ضرورية كالأغطية والفرش.

ويتهم حقوقيون الحكومة السورية بعرقلة وصول المساعدات إلى المناطق الخارجة عن سيطرتها.

حفتر يبحث بمصر خارطة طريق لتوحيد المؤسسة العسكرية

محكمة ليبية توقف تنفيذ مذكرة التفاهم بين الدبيبة وتركيا

طرابلس– «وكالات»: أوقفت محكمة استئناف العاصمة الليبية طرابلس تنفيذ مذكرة التفاهم بين حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة وتركيا بشأن التنقيب عن النفط والغاز، وفق ما أفادت وسائل إعلام ليبية أمس الثلاثاء.

يذكر أنه مطلع أكتوبر 2022، أبرمت حكومة الدبيبة اتفاقيات جديدة مع تركيا تتيح لشركاتها التنقيب عن النفط والغاز في المياه الليبية.

وقد أثارت هذه الخطوة جدلاً واسعاً في ليبيا، وأحدثت مزيداً من الانقسامات والخلافات بين القوى الفاعلة.

فيما دافعت حكومة الوحدة عن خطوتها هذه. ورأى الدبيبة أن الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين «تخدم مصالح الشعب الليبي العليا».

بينما أوضحت وزيرة الخارجية في حكومة الوحدة نجلاء المنقوش، أن «مذكرة التفاهم تصب في مصلحتهما، وتساهم في حل الأزمة العالمية بخصوص طاقة الغاز».

يشار إلى أن توقيع هذه الاتفاقيات الجديدة مع تركيا، جاء بعد مرور 3 سنوات على إبرام اتفاق مثير للجدل بين حكومة الوفاق السابقة برئاسة فايز السراج والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، تضمن ترسيماً للحدود البحرية بين البلدين وتعاوناً أمنياً، أتاح لأنقرة التدخل عسكرياً في ليبيا عبر إرسال قوات تابعة ومرتزقة أجانب.

من جانب آخر شهد الملف الليبي أمس الأول الاثنين تحركات سياسية ، وعلى أكثر من مسار بين اللاعبين الأساسيين.

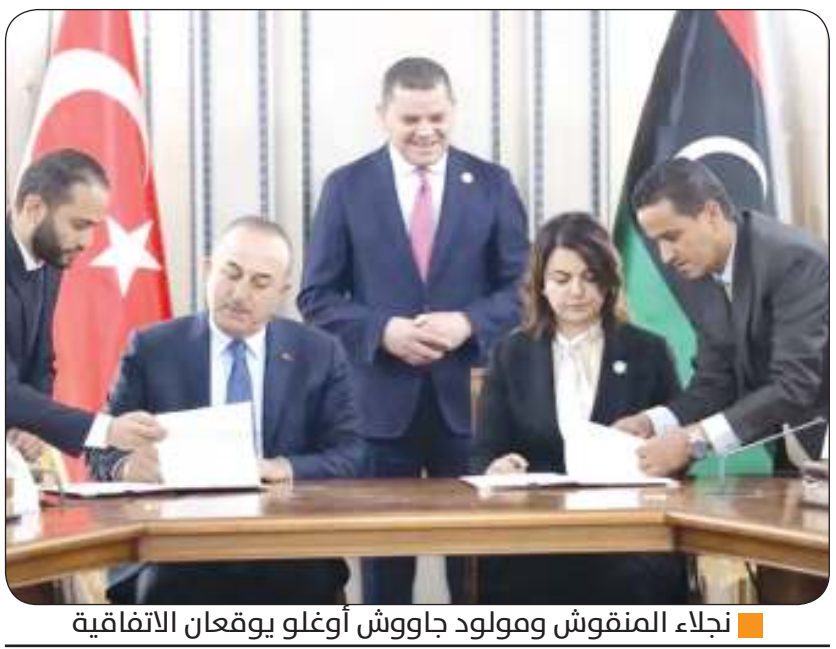
نجلاء المنقوش ومولود جاووش أوغلو يوقعان الاتفاقية

فمع اقتراب لقاء رئيسي البرلمان والمجلس الأعلى للدولة لحسم خريطة الطريق السياسية، بدأ المجلس الرئاسي المؤتمر التحضيري للمصالحة الوطنية، أعمال يومه الثاني بحضور ممثلين عن جميع الأطياف الاجتماعية والسياسية الليبية بمن فيهم ممثلو سيف الإسلام القذافي الذين انسحبوا الأحد اعتراضاً على وجود علم الاستقلال وافتتاح الاجتماع بالنشيد.

وشهدت القاهرة لقاء مفاجئاً جمع رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي بقائد الجيش الليبي خليفة حفتر.

ووفق مصادر «العربية» و«الحدث»، فإن الاجتماع خصص لمناقشة التطورات السياسية وتثبيت جهود التهدئة بين أطراف الأزمة الليبية.

وأفادت مصادر «العربية» و«الحدث» أنه من بين المقترحات التي طرحها المنفي لحفتر، في حال فشل مجلس الدولة والنواب في التوافق على قاعدة دستورية والوصول إلى الانتخابات، يعلن الرئاسي حالة الطوارئ في البلاد ويستلم زمام الأمور ويحل مجلسي النواب والدولة و الحكومتين، مع تشكيل حكومة طوارئ من 10 وزراء تعمل على التجهيز للانتخابات خلال 6 أشهر إلى عام، مع ضمان السماح للعسكريين بالترشح.

تركيا: نأمل أن تسهم المحادثات مع سوريا بإحلال السلام في المنطقة

وزير الدفاع التركي

أنقرة – «وكالات»: أعرب وزير الدفاع التركي خلوصي أكار عن أمله في أن تسهم المحادثات بين تركيا وسوريا إلى إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

وأوضح أكار في تصريح للصحفيين عقب اجتماع للحكومة التركية أمس الول الاثنين، أن المحادثات مع الجانب السوري بعد (انقطاع) 11 عاما «جرت بنوايا حسنة ومن أجل إحلال السلام في المنطقة».

وردا على سؤال حول إمكانية اجتماع وزراء دفاع تركيا وروسيا وسوريا مجددا، قال أكار: «هذه المرحلة بدأت بعد 11 عاما بنوايا حسنة لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة، ونتمنى أن يحل السلام والاستقرار عن طريق اللقاءات المتبادلة».

وأكد الوزير أن تركيا تسعى لإيجاد حلول دائمة لمشكلتي الإرهاب والهجرة، معربا عن أمله في إمكانية تهيئة الظروف المناسبة لعودة السوريين إلى بلادهم بشكل طوعي وآمن.

وشدد على أن أنقرة لم ولن تُقدم على أي خطوة من شأنها إلحاق الضرر بـ«الإخوة السوريين المقيمين في تركيا أو في الداخل السوري».

يذكر أن وزراء دفاع تركيا وروسيا وسوريا عقدوا قبل نحو أسبوعين اجتماعا ثلاثيا في العاصمة الروسية موسكو.

وبحسب تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، من المقرر عقد اجتماع ثلاثي بين وزراء خارجية البلدان الثلاثة «قريبا».

البرلمان العربي يرحب بانطلاق «المرحلة النهائية» لتحقيق الأمن والاستقرار السياسي

المبعوث الأممي بالسودان: لا سقف زمنيا لإنهاء العملية السياسية

«وكالات»: كشف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في السودان، فولكر بيرتس، أمس الثلاثاء عن عدم وجود سقف زمني لإنهاء العملية السياسية، التي أطلقت يوم الأحد لكنه قال إن عامل التوقيت «مهم». وفق ما نقلت صحيفة «السوداني».

وأكد أن الاتفاق النهائي «سيكون قريبا» حال التوافق على المواضيع الرئيسية، مؤكدا أنه «متفائل جدا» بمضي العملية السياسية إلى الأمام.

وقال بيرتس إن «هناك فرصة حقيقية لنجاح العملية السياسية إذا التزمت الأطراف المدنية والعسكرية على ما سيتم الاتفاق عليه»، مضيفا أن هذا الاتفاق يختلف عن سابقه لكونه يتحدث عن حكومة مدنية ودولة مدنية، على خلاف الاتفاق السابق عام 2019 الذي نص على الشراكة بين المدنيين والعسكريين.

وانطلقت المرحلة الأخيرة من العملية السياسية في السودان لاستعادة التحول الديمقراطي بالبلاد يوم الأحد، والتي أكد فيها رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان على التزام المؤسسة العسكرية بالخروج من الحياة السياسية والعمل مع الشركاء السياسيين والمدنيين.

من جهته رحب البرلمان العربي بانطلاق المرحلة النهائية من العملية السياسية في جمهورية السودان، معربا عن تطلعه للتوصل إلى اتفاق نهائي بين كافة الأطراف السودانية بما يحقق تطلعات شعبه في العيش الكريم وتحقيق الأمن والاستقرار السياسي.

وأكد البرلمان العربي على أهمية هذه الخطوة والتي تتطلب البناء عليها من خلال تحقيق التوافق التام بين كافة الأطراف السودانية، مشددا على تضامنه ودعمه الكامل لكافة الجهود البناءة للعبور بجمهورية السودان من هذه المرحلة الانتقالية كون الأمن القومي السوداني جزء أصيل لا يتجزأ عن الأمن القومي العربي.

المبعوث الأممي إلى السودان فولكر بيرتس

محكمة مغربية تقضي بالسجن ثلاثة أعوام لـ 13 مهاجراً أفريقيا

الرباط – "وكالات": شدّدت محكمة الاستئناف بالناظور في شمال شرقي المغرب أمس الأول (الاثنين)، أحكاماً بالسجن في حق 13 مهاجراً على خلفية محاولة مئات المهاجرين اقتحام مليلية التي تحتلها إسبانيا شمال المغرب في يونيو، وفق ما أفاد محامي الدفاع عنهم.

وقال محاميهم مبارك بويرك لوكالة الصحافة الفرنسية، إن محكمة الاستئناف بالناظور «قضت بتشديد العقوبات ستة أشهر في حق مجموعة مهاجرين، رافعة إياها إلى السجن النافذ لثلاثة أعوام لكلّ» مهاجر.

وكان المهاجرون الـ13 قد حُكم عليهم في أغسطس ابتدائياً بالسجن عامين ونصف العام. وأوضح بويرك أنهم ملاحقون بتهم عديدة؛ بينها «الانتماء لعصابة إجرامية للهجرة السرية» و«الدخول بطريقة غير قانونية إلى التراب المغربي» و«العنف ضدّ موظفين عموميين».

والمهاجرون الـ13 هم من بين نحو ألفي مهاجر حاولوا اقتحام حدود مليلية، ما تسبب في مصرع 23 منهم، وفق السلطات المغربية.

وهذه أعلى حصيلة مسجّلة على الإطلاق خلال محاولات كثيرة قام بها مهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء لدخول مليلية وجيب سبتة التي تحتلها أيضاً إسبانيا شمال المغرب، حيث يشكّلان الحدود البرية الوحيدة بين الاتحاد الأوروبي والقارة الأفريقية.

وبعد مأساة يونيو حُكم على عشرات المهاجرين بعقوبات تصل إلى السجن النافذ لثلاثة أعوام.